

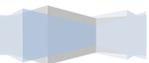


كانون الاول 2016

أوراق عمل:

الخيار الأوراسي ومعضلة الأمن في غرب آسيا

حسام مطر
باحث في العلاقات الدولية



منطقة غرب آسيا تشمل بنحو ما أغلب الشرق الأوسط، واستخدام المصطلح مقصود كما يتضح في نهاية المقال. يشكل موضوع الأمن والاستقرار في غرب آسيا سؤالًا ملغًا ودرجًا في واحد من أكثر الأقاليم فوضويةً واضطرابًا في العالم. تعزز الفوضى من "معضلة الأمن" (security dilemma) بسبب تزايد الريبة والشك لدى اللاعبين السياسيين بما يطلق دينامية من السباق المحموم للتسلح والقوة فكلما قام لاعب سياسي بجهد عسكري ولو دفاعي اعتبار اللاعب الآخر هذا الجهد تهديدًا له وحاول حشد المزيد من موارد القوة لموازنة خطوات الطرف الأول الذي سيرى بدوره في ذلك تهديدًا فيعمل على تعزيز أمنه مجددًا وهكذا دواليك.

تُعتبر هذه المعضلة من أبرز العقبات التي تعترض إقامة نظام أممي مستقر في غرب آسيا. والخروج من هذه المعضلة يستلزم بناء مجموعة ضمانات ذات صدقية وصمامات آمان تكسر هذه الحلقة المفرغة. تحتاج هذه المقالة أن القوى الأوراسية الفاعلة قادرة على التصدي لهذا الدور الذي لا بد منه، وهو ما يمكن تلمس بداياته في غرب آسيا خلال السنوات الأخيرة. علمًا أن القوى الإقليمية في غرب آسيا والقوى الأوراسية تمتلك مصالح متبادلة للتعاون في إطار تأسيس نظام إقليمي يؤمن الاستقرار في غرب آسيا. كما أن هذا الدور للقوى الأوراسية يستدعي من العالم العربي وتركيا وإيران إعادة بناء أو اكتشاف المكون الآسيوي في هويتها والخروج من الذهنية "الشرق أوسطية".

إن بناء وإدارة أي نظام إقليمي في غرب آسيا لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار صعود "لعبة الجيوبولتيك" في أوراسيا حيث تحاول الولايات المتحدة منع ظهور قوة إقليمية مهيمنة داخل هذا المجال واحتواء القوى الصاعدة. يؤدي صعود هذه "اللعبة" في إحد نتائجها إلى تصاعد اهتمام القوى الأوراسية الكبرى، الصين وروسيا، بمنطقة غرب آسيا حيث الانكفاء النسبي للدور الأميركي لحساب أدوار اللاعبين الإقليميين. على أننا في المقابل لا نتجاهل إمكانية حدوث توترات متزايدة داخل المجال الأوراسي قد تنعكس سلبيًا على غرب آسيا، ولذا لا بد من توفير صمامات آمان ذاتية للأقليم في نهاية المطاف.

إن تطور دور القوى الأوراسية، بالتحديد الصين وروسيا، في منطقة غرب آسيا قد يحفز التوازن والاستقرار داخل المنطقة، وهو دور يتكامل مع جهود قوى المقاومة في درء الخطر الإرهابي التكفيري وخلق بيئة كابحة للأطماع الصهيونية، وذلك لأسباب عدة منها: إشغال جزء من الانكفاء الأميركي ولأنها قوى لها مصلحة في الاستقرار الإقليمي ولا تمتلك نوايا توسعية بالمعنى الإمبريالي. وتشكل السياسات الأميركية أبرز محفزات الفوضى والحرب في المنطقة باعتبارها إما عوارض جانبية للسياسات التوسعية الأميركية أو نتائج متعمدة لهذه السياسات بغية استنزاف القوى الفاعلة وإعادة تشكيل خارطة النفوذ والتوازنات. ربما أدى الانكفاء الأميركي إلى ظهور الفوضى على المدى القريب إلا أنه يشكل فرصة على المدى البعيد لاستعادة دول المنطقة لقرارها والتحول نحو سياسات عقلانية لا سيما مع تطور أدوار القوى الأوراسية الوازنة آنفة الذكر.

تُبدى القوى الإقليمية انفتاحًا متزايدًا على القوى الأوراسية مثل الصين وروسيا، وكذلك ألمانيا إن قررت أو دفعتها واشنطن لتعميق دورها الأوراسي بفعل سياسة الانكفاء والانعزالية. هذا الانفتاح من القوى الإقليمية ذات الوزن

الفاعل سيشكل حافزاً للقوى الأوراسية لتوسعة وتشبيك متزايد لمصالحها الجيواستراتيجية والاقتصادية في المنطقة وذلك من منطلق ندي ومتوازن. ويمكن لقوى المجال الأوراسي الوازنة أن تشكل شبكة أمان وقناة اتصال وتبريد تسهم في خفض مستوى العنف وإطلاق عملية لبناء الثقة المتبادلة ورعاية التسوية السياسية، الا أن ذلك يستدعي انتقال القوى الإقليمية من ذهنية اللعبة الصفرية. وهو انتقال ستحفزه التجارب المرهقة خلال السنوات الاخيرة، فالحرب تصنع الدول وعقلانيتها على السواء.

إن الخيار الأوراسي لم ينضج بعد ولذا يمكننا المساهمة في تطويره من خلال فهمنا لأهدافنا ومصالحنا وظروف المنطقة، والمساهمة في النقاش حوله مع القوى الأوراسية. وننطلق هنا من فرضية أن الجغرافيا هي مجرد منتج لمخيلتنا ويعاد بناؤها اجتماعياً. أي إننا بحاجة إلى جهد لإعادة بناء هوية وقيم مشتركة مع عمقنا الآسيوي من دون ذوبان، فالدول بحسب النظرية البنائية (constructivism) قادرة من خلال إعادة بناء معنى الأفكار والمعايير التي تحكم النظام الدولي والاقليمي على أن تُشكل تصرفات هذا النظام. من هذا المنطلق دأب الإمام السيد علي الخامنئي على الدعوة إلى استبدال مصطلح غرب آسيا عوضاً عن "الشرق الأوسط". وقد عُقد مؤخرًا مؤتمر "طهران الأمني الأول" حول النظام الأمني الإقليمي لمنطقة غرب آسيا كترجمة لهذا التوجه.

بالتالي يمكن البدء بعملية بناء هوية أوراسية مشتركة تماثل ما قام به الاوروبيون والاميريكيون في بناء هوية أطلسية مشتركة. فالأفكار والقيم عندما يعاد تشكيلها يمكن أن تعيد تعريف وتحديد طبيعة البنس المادية التي تعود بدورها لتأثر في تلك الأفكار والقيم. والبنائية قادرة على شرح التغيير والتحول في العلاقات الدولية وتقديم بدائل وفق ما ينبغي أن يكون بعكس المدرسة الواقعية التي تكتفي بتفسير الواقع كما هو والتي تتعامل مع مفاهيم العلاقات الدولية باعتبارها امرًا ثابتًا.

وذلك أن البنائية لا تنطلق من المصالح، مثل النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، بل من الأفكار والقيم التي تُشكل المصالح القومية. ومن خلال ذلك يمكن لدول وقوى المنطقة إعادة تعريف مصالحها بما يتناسب مع كون هذه المنطقة هي "غرب آسيا" وليس "الشرق الأوسط". هنا تظهر مسؤولية النخب ومراكز القرار في تقديم خطاب جديد ييث قيمًا وأفكارًا تعزز الهوية الآسيوية للمنطقة وتظهر عمق صلاتها ومصالحها من الأمن الى الثقافة مع العمق الاوراسي. إن العولمة النيوليبرالية والتحالف الاطلسي ليسا قدرًا بل إنهما يتعرضان حاليًا لتحدي داخلي غير مسبوق يهدد شرعيتهما واستمراريتهما. هذه ليست دعوة للقطيعة مع الغرب ولا ذلك ممكن حتى، بل دعوة للسعي لتنويع الخيارات وفحص البدائل وبناء مسارات مع القوى الصاعدة في النظام الدولي.

لا بد من تعزيز الحوار والتواصل مع القوى الأوراسية الوازنة وبناء جملة من المفاهيم والقيم المؤسسة وهو جهد ينبغي أن يشمل المستويات الرسمية وما دون الرسمية في آن واحد. هذا الجهد في صياغة هوية مشتركة مع المجال الأوراسي لا بد أن يكون متبادلًا بين قوى غرب آسيا والقوى الأوراسية. من شأن مساهمة قوى غرب آسيا في هذا الجهد أن تضمن أخذ مصالحها ودورها بعين الاعتبار.

وتتحمل القوى الإقليمية في غرب آسيا مسؤولية خلق مناخ إقليمي يحتضن الفكرة الأوراسية كما تراها، وهذا ما سيسهم في رسم حدود تدخل القوى الأوراسية ومنعها من استخدام المنطقة للتنافس ومساعدتها على صياغة اليات للتعاون والشراكة فيما بينها. إن ذلك يسهم في تفادي تهديدين محتملين لا بد من أخذهما بعين الاعتبار بناءً على التفكير بمنطق السيناريو الأسوأ: الأول، أن تتجه القوى الأوراسية نحو منطق الهيمنة داخل غرب آسيا، أو أن يتحول الإقليم إلى ساحة صراع بين القوى الأوراسية. قالت شاعرة أميركية يومًا: " سفينة تتجه غربًا وأخرى شرقًا بذات الرياح، فما يحدد مسار السفن هي الأشرعة لا العواصف " ، فهل نعدل أشرعتنا؟

